

**Republic of Korea
and
Saudi Arabia**

Convention between the Government of the Republic of Korea and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia for the avoidance of double taxation and the prevention of tax evasion with respect to taxes on income (with protocol). Riyadh, 24 March 2007

Entry into force: *1 December 2008, in accordance with article 28*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 8 December 2015*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**République de Corée
et
Arabie saoudite**

Convention entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Riyad, 24 mars 2007

Entrée en vigueur : *1^{er} décembre 2008, conformément à l'article 28*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *République de Corée, 8 décembre 2015*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

الجوي") سارية المفعول . وإذا وجد أي اختلاف في التطبيق بين هذه الاتفاقية واتفاقية النقل الجوي يجوز للسلطات المختصة التشاور بينهما لإيجاد حلول مرضية للطرفين .

٦- بالإشارة إلى المادة (٢٣) ، في حالة المملكة العربية السعودية ، ليس في أساليب إزالة الازدواج الضريبي ما يخل بأحكام نظام جباية الزكاة بالنسبة للمواطنين السعوديين .

٧- إذا ضمنت المملكة العربية السعودية في اتفاقيتها الضريبية مع أي دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مادة في شأن عدم التمييز ، بعد توقيع هذه الاتفاقية، فإن حكم تلك الاتفاقية ، فيما يخص مادة عدم التمييز ، سيطبق على هذه الاتفاقية في تاريخ نفاذ تلك الاتفاقية.

إثباتاً لذلك ، قام الموقعان أدناه ، المفوضان بحسب الأصول ، من قبل حكومتيهما ، بتوقيع هذا البروتوكول .

حرر في الرياض بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م من نسختين أصليتين باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ، وجميع النصوص متساوية الحجية . وعند الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة المملكة العربية السعودية



عن حكومة جمهورية كوريا



الداخلي ، وتقديم الخدمات وتأجير الممتلكات الشخصية المنقولة والملموسة . ولا تشمل هذه العبارة الخدمات الشخصية التي يؤديها فرد سواء بصفته موظفاً أو بصفة مستقلة .

ب- ليس في هذه المادة ما يؤثر على تطبيق أي نظام في دولة متعاقدة يتعلق بالضريبة المفروضة على الأرباح المتحققة لغير المقيمين من أعمال التأمين ، بشرط أنه إذا غير في النظام النافذ في أي من الدولتين المتعاقدين في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية (باستثناء التغيير الثانوي بحيث لا يؤثر على الصفة العامة) ، فإنه يتعين على الدولتين المتعاقدين التشاور بينهما من أجل الاتفاق على أي تعديل لهذه الفقرة بشكل ملائم .

ج- أرباح الأعمال التي يكتسبها مشروع تابع لدولة متعاقدة سواء من خلال منشأة دائمة توجد في الدولة المتعاقدة الأخرى أو خلافاً من تصدير بضائع إلى الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى . عندما تشتمل عقود التصدير على أنشطة أخرى تُزاوَل في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز أن تخضع الأرباح التي تكتسبها منشأة دائمة من هذه الأنشطة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يُنسب منها إلى المنشأة الدائمة المتعلقة بهذه الأنشطة الأخرى ، وأي جزء يُنفذ منها خارج الدولة المتعاقدة الأخرى لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة .

د- بالنسبة إلى عقود المسح أو البناء أو التشييد أو التركيبات أو التجميع لا تحدد أرباح المنشأة الدائمة على أساس المبلغ الإجمالي للعقد لكنها تحدد فقط على أساس ذلك الجزء من العقد الذي تنفذه المنشأة الدائمة فعلاً في الدولة التي يوجد فيها المنشأة الدائمة ، وأي جزء من العقد يُنفذ خارج الدولة المتعاقدة الأخرى لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة .

هـ- تظل الاتفاقية بين حكومة جمهورية و حكومة المملكة العربية السعودية كوريا للإعفاء المتبادل من تسديد الضرائب والرسوم الجمركية على نشاطات مؤسسات النقل الجوي التابعة للدولتين ، الموقعة في ٢٠ يناير ١٩٩٠م (يشار إليها فيما بعد "باتفاقية النقل

بروتوكول

عند توقيع الاتفاقية التي أبرمت بين جمهورية كوريا و المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ، وافق الموقعان أدناه على أن النصوص التالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة .

١- بالإشارة إلى الفقرة ١ (د) من المادة (٣) ، مصطلح "شخص" يشمل أيضاً الدولة وأقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية والمؤسسات في الدولة المتعاقدة .

٢- بالإشارة إلى الفقرة (١) من المادة (٤) ، مصطلح "مقيم" في دولة متعاقدة ، يشمل أيضاً الشخص ذا الصفة الاعتبارية المؤسس بموجب أنظمة دولة متعاقدة والمعفى بشكل عام من الضرائب في تلك الدولة وقائم ومستمر فيها إما :

أ- على سبيل الحصر لأغراض دينية أو خيرية أو تعليمية أو علمية أو لغرض آخر مماثل .

ب- أو لتوفير معاشات تقاعدية أو منافع أخرى مماثلة لموظفين وفقاً لخطة في هذا الشأن .

٣- من المفهوم أن مشروعاً تابعاً لدولة متعاقدة يعمل في النقل الدولي يعرف على أنه المشروع الذي له مقر أو مكتب رئيس مسجل في تلك الدولة المتعاقدة ، وله أيضاً في تلك الدولة مقر تتم فيه إدارته الفعلية والسيطرة عليه أو تتخذ فيه القرارات على أعلى مستوى لإدارة ذلك المشروع .

٤- فيما يتعلق بالمادة (٧) من المفهوم أن :

أ- تشمل عبارة "أرباح الأعمال" دون الاقتصار على ذلك ، الدخل المكتسب من التصنيع والتجارة والأعمال المصرفية (البنكية) والتأمين ومن عمليات النقل

الإنهاء للدولة المتعاقدة الأخرى في موعد لا يتعدى ٣٠ يونيو في أي سنة ميلادية تبدأ بعد مرور خمس سنوات بعد السنة التي أصبحت فيها الاتفاقية نافذة .

٢- في مثل هذه الحالة ، فإن الاتفاقية تتوقف عن التطبيق :

أ- فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة عند المنبع:

على المبالغ المستحقة الدفع في - أو بعد - اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي قدم فيها الإشعار .

ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى:

على السنة الضريبية التي تبدأ في - أو بعد - اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم فيها تقديم الإشعار .

إثباتاً لذلك، قام الموقعان أدناه، المفوضان بحسب الأصول، من قبل حكومتيهما، بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في الرياض بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م من نسختين أصليتين باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ، وجميع النصوص متساوية الحجية . وعند الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة المملكة العربية السعودية



عن حكومة جمهورية كوريا

